الأمم المتحدة S/2007/334

مجلس الأمن

Distr.: General
6 June 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم ورقة مفاهيم أعدت من أجل المناقشة المفتوحة التي سيجريها مجلس الأمن بشأن الموارد الطبيعية والصراعات (انظر المرفق) في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

وأرجو ممتنا إصدار هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يوهان **فيربيكي**
السفير، الممثل الدائم لبلجيكا
لدى الأمم المتحدة

080607 080607 07-37074 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

صون السلام والأمن الدوليين: الموارد الطبيعية والصراعات

ورقة مفاهيم من أجل المناقشة المفتوحة التي سيجريها مجلس الأمن

الهدف

١ - باتت الصلة بين الموارد الطبيعية والصراعات مثبتة بالوثائق سواء من الناحية المفاهيمية أو في سياق حالات صراع محددة. وقد أدى تزايد الاهتمام بهذه المسألة إلى استجابات مختلفة من جهات عدة بينها مجلس الأمن.

٢ - والواقع أن مناقشة السياسات العامة المتعين اتباعها حيال هذه المسألة تركزت في الجانب الأكبر منها حتى الآن على بلدان بعينها أو اقتصرت على أبعاد محددة. وقد حان الوقت كي يجري المجلس مناقشة مواضيعية بهذا الشأن: فالمجلس منوط به المسؤولية الرئيسية عن جميع المسائل المتصلة بالسلام والأمن. وفضلا عن ذلك، يتصدى المجلس حاليا من خلال عملياته لحفظ السلام وقراراته المتصلة بالجزاءات (لجان الجزاءات وأفرقة الخبراء) لحالات صراع مرتبطة بالموارد الطبيعية.

٣ - وسيكون هدف هذه المناقشة المواضيعية ما يلي:

- إمعان الفكر بقدر أكبر في الكيفية التي يمكن أن يسهم بها استغلال الموارد الطبيعية في إشعال أو تأجيج الصراعات مع إدراك أن إدارة الموارد الطبيعية على نحو فعال يمكن أن تسهم في عملية الإنعاش بعد انتهاء الصراع؛
- زيادة تفهم ما تنطوي عليه الصلة بين الموارد الطبيعية والصراعات من آثار تمس جهود صون السلام والأمن؛
- استكشاف السبل التي يمكن بها تعزيز فعالية عمل مجلس الأمن في هذا المجال.

الصلة بين الموارد الطبيعية والصراعات

٤ - في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، تعد الإيرادات المتأتية من السلع الأساسية عاملا مهما في تحقيق النمو والتنمية. بيد أن التجارب تظهر أن استغلال الموارد الطبيعية يمكن أن يصبح سببا مباشرا أو غير مباشر في الصراعات: سبب مباشر لأن المنازعات على الملكية وتوزيع الدخل يمكن أن تفضي إلى الصراع؛ وغير مباشر لأنه، في البلدان الفقيرة، بوجه عام،

يقترن الاعتماد الشديد على الموارد الطبيعية بازدياد احتمالات ضعف أجهزة الحكم والأداء الاقتصادي. وكلاهما يسهم في تمهيد المجال للصراعات. ويمكن أيضا أن تشكل الموارد الطبيعية وسيلة من وسائل الصراع تسمح للجماعات المسلحة بتمويل أنشطتها. وهكذا تجعل الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية الصراعات أمرا ممكنا بل وحتى تطيل أمدها. وفي تلك الحالات يمكن أن يصبح الاحتفاظ بالسيطرة على الموارد الطبيعية السبب الرئيسي في استمرار الصراع المسلح.

٥ - وفي هذا السياق، لا بد من التمييز بين المراحل المتتالية في أي صراع (محتمل). ذلك أن التحديات والأدوات والمسؤوليات تتباين في كل مرحلة:

(أ) من منظور منع نشوب الصراعات نجد أن المسألة التي تطرح نفسها هي كيفية الحيلولة دون تحول الموارد الطبيعية إلى سبب للصراع؛ وفي هذا الصدد تعد حوكمة الموارد الطبيعية قضية أساسية؛

(ب) وفي حالة نشوب الصراع، يصبح التحدي هو كيفية الحيلولة دون استغلال الموارد الطبيعية في تأجيج الحرب وإدامتها. وقد كان هذا هو المحور الرئيسي للإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن حتى يومنا هذا فيما يتعلق بالموارد الطبيعية؛ فقد فرض المجلس جزاءات فيما يتصل بالسلع الأساسية أو أنشأ لجان جزاءات وأفرقة خبراء معنية بالجزاءات؛

(ج) في حالة انتهاء الصراع تصبح القضية هي كيفية رد الموارد الطبيعية إلى سابق دورها كمحرك للتنمية وكيفية التحول من نهج تحركه الجزاءات إلى نهج إنمائي المنحى دون أن تصبح الموارد الطبيعية مرة أخرى عاملا مزعزعا للاستقرار يفضي بالتالي إلى الارتداد لحالة الصراع.

استجابات المجتمع الدولي

٦ - لا بد، عند تناول الصلة بين الموارد الطبيعية والصراع، من إشراك مختلف الجهات المعنية ألا وهي: حكومات (البلدان المنتجة والمستوردة)؛ والهيئات المتعددة الأطراف المختصة؛ والقطاع الخاص باختلاف أبعاده (مثل الصناعات الاستخراجية والسماسرة والتجار)؛ والمجتمع المدني.

٧ - ومجلس الأمن إذ يدرك أن استغلال الموارد الطبيعية أجج بعض الصراعات، فقد تصدى لذلك بفرض جزاءات على الماس الخام المستمد من بلدان في حالة صراع: في أنغولا (١٩٩٨)؛ سيراليون (٢٠٠٠)؛ ليبريا (٢٠٠٣)؛ كوت ديفوار (٢٠٠٥). وبخلاف الماس في أفريقيا، فُرض، على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٣ حظر على استيراد الأخشاب من ليبريا.

وفضلا عن ذلك أسندت منذ عام ٢٠٠٠، إلى أفرقة خبراء شتى مهمة التحقيق في مسألة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وصلته بتمويل الاتجار بالأسلحة.

٨ - وخارج الأمم المتحدة، اتخذت مبادرات عدة لتحسين حوكمة قطاع الموارد الطبيعية وبالتالي الإسهام بشكل مباشر أو غير مباشر في صون السلام والأمن:

- وضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مدونة قواعد سلوك للشركات الخاصة العاملة في بيئة لا تخضع للحوكمة بقدر كاف؛
- المبادرة المتصلة بالشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وهي المبادرة الرامية إلى تحسين الحوكمة بالإعلان عن تدفقات النقد إلى قطاع التعدين وخارجه في البلدان المشاركة في تلك المبادرة التي تمول أعمالها من خلال صندوق استئماني يديره البنك الدولي؛
- عملية كيمبرلي التي دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠٣، وهي جهد مشترك بين الدول والقطاع الخاص والمجتمع المدني لإقامة نظام عالمي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام. ويذكر أن المشاركة في تلك العملية أمر شجعه المجلس واستخدمت كمعيار لرفع الجزاءات المفروضة على استيراد الماس الخام؛
- فيما يتعلق بمسألة تتبع مسار السلع الأساسية وإصدار شهادات خاصة بها يجري إعداد مبادرات عدة منها على سبيل المثال مبادرة بلجيكا المتعلقة بالنحاس والكوبالت في كاتانغا ومبادرة ألمانيا المتعلقة بالكولتان؛
- عملية الاتحاد الأوروبي لإنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات والحوكمة والتجارة في هذا المجال وهي العملية التي تهدف إلى المساعدة على زيادة قدرة البلدان النامية على مكافحة قطع الأشجار على نحو غير مشروع.

٩ - وفيما يتعلق بالمبادرات الإقليمية، اعتمد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بروتوكول مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية بوصفه عنصرا من عناصر ميثاق استقرار تلك المنطقة.

مسائل للمناقشة

١٠ - يمكن لمجلس الأمن أن يركز لدى مناقشة تلك القضايا، على الأسئلة التالية:

- تحسين حوكمة الموارد الطبيعية عند انتفاء الصراع ليس مسؤولية المجلس الرئيسية، ولكن هل يمكن للمجلس أن يشجع المبادرات الأخرى المضطلع بها في هذا الصدد بحيث يصبح لها أثر على السلام والأمن الدوليين؟ وهل يمكن أن يؤدي المجلس دورا في عملية تحديد بوادر الحالات التي قد تشكل فيها الموارد الطبيعية خطرا ينذر بنشوب صراع؟

- ما هي الدروس المستفادة من الجزاءات التي فرضت في السابق والمفروضة حاليا فيما يتصل بالسلع الأساسية ومن لجان الجزاءات وأفرقة الخبراء المعنية بتلك الجزاءات السابقة والحالية؟ وكيف يمكن تعزيز تلك الأدوات؟

- ما هي الدروس المستفادة من عمليات حفظ السلام في تلك الحالات؟ وهل يمكن مراعاة هذا البعد بشكل أفضل في ولاياتها؟ وهل هي مزودة بالقدرة الكافية للتعامل مع تلك الحالات وكيف يمكن تجهيزها بشكل أفضل للوفاء بذلك؛

- هل توجد داخل الأمانة العامة قدرة كافية لإجراء تحليلات ووضع سياسات وتوصيات مناسبة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية؛

- في حالات انتهاء الصراع، متى ينبغي التحول عن النهج الذي تحركه الجزاءات إلى نهج موجه نحو إعادة بناء قطاع الموارد الطبيعية وكيف يتحقق ذلك؟ وكيف يمكن الإعداد لهذا التحول ودعمه بشكل أفضل؟ ومتى يحيل مجلس الأمن مسؤولياته إلى هيئات أخرى وكيف يتم ذلك؟ وما هو دور لجنة بناء السلام في هذا التحول؟

- ما الذي ينبغي عمله كي لا تصبح الموارد الطبيعية مرة أخرى عاملا مزعزعا للاستقرار وتتسبب بالتالي في الارتداد إلى حالة الصراع؟

- هل يستطيع المجلس أن يسهم في نهج أكثر انتظاما يتبعه المجتمع الدولي وأن يحفز التواصل بقدر أكبر بين الجهات الفاعلة المختلفة؟

- كيف يمكن تعزيز إجراءات المجلس في هذا المجال؟

النتائج المتوقعة من المناقشة

١١ - النتيجة المتوقعة من المناقشة هي إصدار بيان رئاسي